CD/1772
15 May 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

إيطاليا

ورقة عمل

حظر إنتاج المواد الانشطارية لمنع حدوث إرهاب نووي كارثي

١- إن المواد الانشطارية - أي بصورة أساسية البلوتونيوم و/أو اليورانيوم العالي التخصيب المخصب إلى أكثر من ٢٠ في المائة ي[٢٣٥] - هي المادة الأساسية لأي أسلحة نووية أو لأي أجهزة متفجرة نووية أخرى. وهكذا فإن السيطرة على المواد الانشطارية، والسيطرة على نظم إنتاجها (أي تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود المستنفد)، هي أمر حيوي لمنع وقوع الإرهاب النووي الكارثي ولإتاحة الأساس لأي نظام شامل لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقد طُلب بشكل حازم الانتهاء في وقت مبكر من عقد "معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية" وذلك ضمن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة لأسلحة نووية في مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

٢- وتُعنى هذه الورقة بالعلاقة بين معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية وأي جهد شامل جدي يرمي إلى منع الانتشار النووي ومن ثم إلى خفض إمكانية وقوع هجمات إرهابية نووية كارثية. وتسوق الورقة بوجه خاص حجة مفادها أن تطور شبكات الانتشار النووي يمثل البداية المحتملة لحقبة جديدة يُحتمل أن تكون فيها نفس المواد الانشطارية العالمية أو عرضة للتحويل أو السرقة أو البيع. ويُقدَّر أن الكميات الموجودة من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المكدسة عالمياً يمكن أن تنتج أكثر من ٥٠ ٠٠٠ جهاز نووي.

٣- وقد جرى تناول قضية الإرهاب النووي في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٤٥٠ وفي الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وهاتان الوثيقتان كلتاهما تطلبان إلى جميع الدول القيام، في جملة أمور، باعتماد وإنفاذ تشريعات محلية فعالة مناسبة تحظر على أي جهة غير تابعة لدولة صنع الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، أو احتيازها أو امتلاكها أو تطويرها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. والجهود الرامية إلى التخلص من المواد الانشطارية عن طريق ترتيبات مثل المبادرة الثلاثية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل والتي صدرت عن مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى وغيرها من أنشطة "المزج" الأخرى التي تنصب على الكميات الزائدة من اليورانيوم العالي التخصيب هي أيضاً جهود وثيقة الصلة بمنع الإرهاب النووي.

٤- وربما كان الإرهاب النووي هو أقل أشكال جميع التهديدات النووية المعاصرة فهماً، وقد تكون التدابير المضادة المُنفَّذة حتى الآن أقل من الحد الأمثل. وكون امتلاك جماعات إرهابية لأسلحة نووية لم يثبت بعد هو أمر قلما يبعث على الاطمئنان. فالجماعات الإرهابية لم تتردد في استعمال أكثر الوسائل فتكاً مما تستطيع وضع يدها عليه؛ ومن الصعب الاعتقاد بأنها ستتردد في القيام بذلك في المستقبل. وعمليات إنفاذ الترتيبات الأمنية الحالية والاستجابات للتهديدات النووية كثيراً ما تكون مدفوعة بسيناريوهات أسوأ حالة وبالتصورات المتعلقة بإمكانية التعرض لهذه الضربات. وفضلاً عن ذلك، تميل هذه الجهود إلى التأكيد على الانتشار المدفوع بالطلب، أي البحث المحتمل عن أجهزة متفجرة نووية أو أسلحة نووية أو مواد نووية يمكن استعمالها كأسلحة، من جانب جهات فاعلة تابعة لدول وغير تابعة لها مثل الإرهابيين.

٥- ولكي يشن الإرهابيون هجوماً نووياً يجب عليهم أولاً الحصول على سلاح نووي. وقد يستطيعون فعل ذلك بطريقتين اثنتين هما: إما بسرقته أو بشرائه. بيد أنه يوجد أيضاً احتمال ثالث هو: بناء جهاز متفجر نووي خام. وجميع هذه المسارات الثلاثة تشكل عقبات يُعتد بها أمام الإرهابيين: فالحواجز التي تعترض سرقة أو شراء أسلحة نووية سليمة، ومن ثم تفجيرها بنجاح (قد يُحال بين الجهات غير التابعة لدول وبين تفجير الأسلحة بفعل الرموز الأمنية المتخصصة وأجهزة التسليح - الإطلاق التي تُركَّب على معظم الأسلحة النووية)، يبدو من الصعب للغاية التغلب عليها. ولذلك فإن الخيار الأخير الذي يمكن استعماله في حالة العناصر غير التابعة لدول هو على الأقل بناء جهاز متفجر نووي خام. وليس لدى أي منظمة إرهابية حالياً القدرة على إنتاج مواد انشطارية، ومن ثم يكون على الإرهابيين الحصول على يورانيوم عالي التخصيب أو على بلوتونيوم جاهز فعلاً. وتجدر ملاحظة أنه إذا كانت لدى جهات فاعلة غير تابعة لدول كميات كافية من اليورانيوم العالي التخصيب غير المشعع أو "الطازج"، فإن إنتاج جهاز متفجر نووي خام من النوع الذي يُطلق عن قرب يمكن أن يكون في متناولهم بالنظر إلى أن الإرهابيين لديهم متطلبات أقل صرامة بكثير من الدول من حيث المعوقات الخاصة بالسلامة والتعويل الأمني والقوة التفجيرية والإيصال.

٦- وفضلاً عن ذلك، فمن الجدير بالتأكيد أن من المهام العويصة للغاية الكشف عن وجود مواد انشطارية غير مشروعة عند الحدود أو في بيئة حضرية مزدحمة، ولا سيما في حالة اليورانيوم العالي التخصيب الطازج (الذي ينطوي أيضاً على مخاطر صحية محدودة عند مناولته). ولذلك فإن إنتاج جهاز متفجر نووي خام قد يحدث دون الكشف عنه. ومن الواضح لهذا السبب أنه إذا كان المجتمع الدولي يريد أن يمنع الإرهاب النووي بصورة فعالة، يجب عليه أن يؤكد على جانب التوريد من هذه المشكلة وأن يتصرف بشأنه. وبالنسبة إلى الإرهابيين والجهات الفاعلة غير التابعة لدول بصورة عامة، وكما ذكرنا أعلاه، فإن صعوبة الحصول على يورانيوم عالي التخصيب أو بلوتونيوم يُحتمل أن تشكل أهم عقبة تعترض خططهم. وربما يكون أفضل التدابير المضادة للإرهاب النووي جميعاً وأكثرها فعالية هو حرمان الإرهابيين من المواد الانشطارية عن طريق زيادة التدابير الأمنية في جانب التوريد بخصوص المرافق المعلنة في الدول الحائزة لأسلحة نووية، حيث يجري أو يمكن إنتاج مواد يمكن استعمالها كأسلحة، عن طريق حظر الإنتاج الحالي (إن وُجِد) والمستقبلي من هذه المواد، وبخفض المخزونات العالمية من المواد الانشطارية وتأمين ما يبقى منها.

٧- ومع ذلك توجد حجة ضاغطة أخرى مضادة للإرهاب تؤيد فرض حظر عالمي على إنتاج المواد الانشطارية عن طريق إسراع الخطى في مجال عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ومن ثم مطالبة مؤتمر نزع السلاح في جنيف بأن يبدأ في الحال مفاوضات بشأن عقد هذه المعاهدة: إذ يمكن للمرء أن يتوقع تمكُّن شبكات الانتشار النووي، التي إما ترتكز على دول أو تكون نتاجاً لجهات غير تابعة لدول، من أن تعترض و/أو تعتمد في نهاية المطاق بعض الخصائص وأوجه السلوك المرتبطة عموماً بـ "الجانب الخفي المظلم" من العولمة، شأنها في ذلك شأن الشبكات العالمية القائمة للجريمة المنظمة، وللحصول على المخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وما إلى ذلك.

٨- وإذا اتضح أن ذلك صحيح فعلاً كان بوسع المرء أن يتوقع أن تتمكن شبكات الانتشار النووي، في مثل هذه البيئة، من تحقيق "الصلة" التي تُخشى كثيراً بين مخزونات المواد الانشطارية على صعيد العالم والمنظمات الإرهابية ذات الطموحات النووية. وفي الواقع، وفي ظل "نموذج الجريمة المنظمة" بوضعه المثالي، قد يكون من الممكن سرقة كل شيء أو تهريبه عن طريق تهديد أو شراء أشخاص، ومن ثم فإن المنشآت النووية للدول الحائزة لأسلحة نووية قد تكون هي الأخرى عرضة لتهديدات من الداخل.

٩- ومن غير المحتمل أن تتوصل جماعات إرهابية إلى قدرات إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم. بيد أنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير لمنع هذه الجماعات من وضع يدها على مواد انشطارية من رتبة الأسلحة أو من أن تعلن امتلاكها لها على نحو جدير بالتصديق. وبالإضافة إلى الحد من المواد الانشطارية وتخزينها بأمان، يكون من شأن حظر إنتاج المواد الانشطارية من رتبة الأسلحة منع الجماعات الإرهابية من الحصول على قدرات نووية. **وينبغي تضمين نص المعاهدة لغة مناسبة تشير إلى أن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون من شأنه الحد من خطر الإرهاب النووي بواسطة حظر إمكانيات التحويل غير القانوني لمواد انشطارية.**

- - - - -